

دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية

محمد المعتز المجتبى إبراهيم(*)

الملخص: يتعاضد دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة واسعة من المجتمع - سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت - مترجمة بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية. أثارت الدراسة مجموعة من التساؤلات حول ما ورد اعلاه بهدف التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية. بافتراض ان هناك علاقة ما بين الشفافية والإفصاح وترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. توصلت الدراسة الى نتائج عديدة أهمها الأثر السلبي لغياب الشفافية والإفصاح المحاسبي في تحفيز المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: السوق المالي، الاستثمار، الإفصاح المحاسبي، الشفافية.

The role of accounting transparency and disclosure in the securities market In rationalizing investment decision: An Empirical Study in Khartoum Stock Exchange

Mohammed Almoutaz A. Ibrahim

Abstract: The role of accounting, in its different branches, is intensified as a system to produce information of relative benefit and convey the financial information to different and wide categories of the society, whether it serves their interests or not. This is done through financial statements and reports that reflect what took place in the economic institution. This would help in making economic and investment decisions. The importance of the financial statements as outputs of the accounting system applied in the institution requires preparation of the statements be on bases of the disclosure of the ambiguous issues that have the relative important effect in the decision making process. Any misleading information contained in these statements will lessen their importance; consequently, it will affect the decision of investment which is considered as an important and serious decision. This requires the availability of information at high degree of objectivity and accuracy. The study raised questions about the above in order to identify the data, information and standards available in the securities markets to serve present and prospective investors when making the decision to invest in the stock market. Assuming that there is relationship between transparency disclosure and rationalize the decision to invest in the stock market. The study results to many the most important negative impact of the lack of transparency and disclosure in motivating investors when making an investment decision.

Kay words: Stock exchange, Investment, Disclosure, Transparency.

(*) أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الإدارية والمالية قسم المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، كلية التجارة قسم المحاسبة، الخرطوم almoutazanab@yahoo.com

أولاً: المقدمة

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاختلالات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات، وذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، وقد نتج عن هذه الإنهيارات افتقار الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقار الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقار الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وهو ما أدى إلى تبني وجود معايير معينة تحكم كمية ونوع المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالإضافة الي معايير تحكم تشغيل النظام وفرض الرقابة علي العمليات التي يتضمنها، لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات، ولاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية، وتلعب المحاسبة كنظام للمعلومات دوراً هاماً في تحويل هذه البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية التي تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة، وتحقيق متطلبات الثقة والشفافية في القوائم المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتوفير قدر ملائم من الدقة لتلبية حاجات الأطراف المختلفة لمستخدمي القوائم المالية، ويتطلب من إدارة المنشأة توفير زيادة درجة عالية من الدقة والشفافية في المعلومات المنشورة في البيانات المالية.

كما بادر السودان إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز آليات حوكمة الشركات، من خلال مبادئ الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية. لذا سعينا خلال هذا البحث إلى محاولة دراسة أثر الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في زيادة كفاءة قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث فيما يلي:

هناك تفاوت كبير في درجة الوعي بين المستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان المتقدمة والمستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان النامية، ويعود السبب في ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين في البلدان المتقدمة حيث تقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية المفصلة كما تقوم أسواق الأوراق المالية المنظمة بنشر بيانات ومؤشرات مالية لكل الشركات المسجلة لديها في الصحف المتخصصة أما في البلدان النامية فتفتقر سوق الأوراق المالية إلى الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري. عدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وإن وجدت فلا تعمل بفعالية وكفاءة.

1. وعليه يمكن طرح على التساؤلات التالية:
2. ما اثر الشفافية على كفاءة وفاعلية القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
3. هل الإفصاح المحاسبي التقليدي يلبي احتياجات متخذ القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية؟

4. هل التوسع في الإفصاح المحاسبي له دور في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي عموماً حيث تعتبر مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطني، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش ولفقادي إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

أهداف البحث:

يتلخص هدف البحث بما يلي:

1. التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية.
2. التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية.
3. التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية.
4. تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة.
5. التعرف على مفهوم وأهمية وأنواع طرق الإفصاح المحاسبي والشفافية.
6. بيان أثر الشفافية في زيادة كفاءة قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية.
7. توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يقوم الباحث باختبار صحة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. الإفصاح المحاسبي المتوفر بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا يلبي احتياجات متخذ القرار الاستثماري.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وترشيد القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالأسواق المالية والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات ومن خلال التعرف على واقع العمل في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

- هذا وقد تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:
1. المقابلة: وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض القائمين على بورصة الخرطوم والاستفسار منهم عن كيفية العمل في البورصة والحصول على بعض التقارير والإحصائيات.
 2. الاستبيان: تم تنظيم الاستبيانات لاستطلاع آراء أفراد العينة عن أهمية المعلومات المالية وغيرها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث مجموعة المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية من مهنيين وأكاديميين ومستثمرين، ونسبة كبير حجم مجتمع البحث فقد تم اختيار عينة قصدية من الشركات المدرجة بالسوق، تتمثل المدراء الماليين ورؤساء الحسابات والمحاسبين والمحللين الماليين بالإضافة الى مراجعي الحسابات (خارجي وداخلي) والمستثمرين والأكاديميين والعاملين بشركات الوساطة المالية والعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

حدود البحث:

تركزت الدراسة على سوق الخرطوم للأوراق المالية والشركات المدرجة أسماؤها في السوق حيث تمت الدراسة في فترة 2012 - 2013 م.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد وجد موضوع الإفصاح المحاسبي والشفافية اهتمام متعاظم من قبل المنظمات المهنية والكتاب والباحثين لما له من تأثير علي عملية اتخاذ القرار في الأنشطة الاستثمارية المختلفة وزاد من أهميته الاهتمام المتعاظم بحوكمة الشركات بالإضافة إلي أهمية الإفصاح لمتخذي القرارات الاستثمارية بأسواق الأوراق المالية. وسيتناول الباحث أهم الدراسات ذات الصلة بالدراسة.

دراسة Singhvi & Desai 1971م:

اهتمت هذه الدراسة بنوعية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية لعدد 155 شركة من الشركات الأمريكية والعوامل التي تؤثر علي درجة الإفصاح، وقد تضمنت الدراسة 34 بند من البنود التي يجب الإفصاح عنها وبناء عليها تم تركيب مقياس تجميعي للحكم علي جودة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية محل البحث، وتم إختيار هذه البنود علي أساس دراسة أخرى سابقة، ومقابلات مع المحللين الماليين وفحص القوائم والتقارير المالية المنشورة، وأنهت البحث إلي أن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ليست عاملاً مستقلاً، ولكنها تتأثر بعدد من المتغيرات أهمها: حجم الأصول وعدد المساهمين والربح كما تتأثر بمتطلبات معينة للجهات الرسمية.

دراسة د. فاروق عبد الحليم الغندور 1983م:

تناولت الدراسة دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق المال، وهدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي أهمية البيانات المحاسبية بالنسبة للقرارات الاستثمارية بسوق المال، وخلصت الدراسة إلي أن البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بسوق المال تتيح إمكانية إجراء المفاضلة بين البدائل الاستثمارية لاختيار البديل المناسب الذي يساعد المستثمر في تحقيق أعلى عائد ممكن مع أقل درجة من المخاطرة، بالإضافة إلي أن البيانات والمعلومات المحاسبية تساعد في تقييم درجة المخاطرة التي من المتوقع أن يتعرض لها المستثمر، وتقييم

التدفقات النقدية التي سيتمكن تحقيقها مستقبلاً، كما أشارت الدراسة إلي أن ترشيد القرار الاستثماري بسوق المال يتطلب ضرورة توفير المعلومات المالية.

دراسة: جمال المتولي والي 1991م:

تناولت الدراسة تحليل دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى أهمية دور المعلومات المحاسبية في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في الاختيار بين أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة بسوق الأوراق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. هدفت الدراسة إلي مناقشة المحددة لزيادة المعلومات المحاسبية في أداء دورها المحاسبي، وتوصلت إلي العديد من النتائج أهمها ضرورة توافر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية مثل الملائمة، القابلية للتحقق، القابلية للقياس، عدم التحيز والتوقيت المناسب.

دراسة تغريد عدنان أبو الفرج 1997م:

هدفت الدراسة إلي تحديد مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة لخدمة قرارات الاستثمارات في سوق الأسهم السعودي، وقد توصلت الدراسة إلي ملائمة بنود المعيار متمثلة في معظم بنود المعلومات التي يتطلبها المعيار والمطلوب عرضها بمعيار الإفصاح، بالإضافة إلي عدم كفاية بنود المعيار التي لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم، كما أظهرت الدراسة ملائمة 64% من المعلومات التي لا يتضمنها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم.

دراسة عبد الله أحمد طه 1998م:

تناولت هذه الدراسة أثراً الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد أسعار الأسهم في سوق التداول علي أساس علمي، من خلال بدائل القياس والتقويم التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية، وقد هدفت الدراسة إلي توضيح أهم مصادر المعلومات، ونوعيتها للمستثمر في الأوراق المالية وتقويم الإفصاح في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وخلصت الدراسة إلي أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي إنتاج معلومات مالية ملائمة تساعد المستثمر في الأوراق المالية من اتخاذ قرارات رشيدة.

دراسة: د. جرجس عبده جرجس 2000م:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى ملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة لاحتياجات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. وهدفت إلي تحديد أفضل أساليب القياس المحاسبي في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للوفاء لاحتياجات المتعاملين في سوق الأوراق المالية، لترشيد عملية الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة في السوق. توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها أن كفاءة سوق الأوراق المالية ترتبط بحدود المعلومات المتاحة ودرجة إتاحتها للأطراف المشتركة في السوق، بالإضافة إلي أن الاهتمام بمستوي الإفصاح في التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إتاحة البيانات والمعلومات المحاسبية لجميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلي أن استخدام أسلوب قياس التكلفة الاستبدالية المعدلة كمدخل مقترح للقياس المحاسبي بهدف زيادة فعالية المعلومات البيانات والمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، مع إجراء التعديلات اللازمة لتطبيق أسلوب قياس التكلفة الاستبدالية المعدلة في سجلات مستقلة عن المجموعة الدفترية الأصلية لعدم إهدار قاعدة البيانات الأساسية التي يوفرها أسلوب قياس التكلفة التاريخية باعتبارها أساساً للتعديل.

دراسة: صلاح علي أحمد 2002م:

تناولت هذه الدراسة المعلومات المحاسبية وأثرها علي قرارات الاستثمار في سوق المال، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لمتخذ القرار الاستثماري في الأوراق المالية من المشاكل التي تعيق حركة السوق، وشملت الدراسة 22 شركة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وخلصت الدراسة إلي أن المستثمر يعتمد علي المعلومات المحاسبية رغم عدم كفايتها لاتخاذ قراره الاستثماري، وان هناك علاقة معنوية بين بيتا السوق وبيتا المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلي وجود علاقة ارتباط موجب تام بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية.

دراسة: د. ليلي محمد لطفي حسن 2003م:

تناولت الدراسة المعايير المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة باستثمارات في أوراق مالية، وتمثلت مشكلة الدراسة مشاكل الاعتراف المتعلقة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية في القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلي مشاكل القياس والعرض والإفصاح في القوائم والتقارير المالية، هدفت الدراسة إلي الدراسة التحليلية للمعايير المحاسبية ومشاكل المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية فيما يخص القياس والإفصاح، إضافة إلي استقصاء موقف البيئة المصرية في الوقت الحالي من تلك المعالجات التي تتضمنها هذه المعايير. خلصت الدراسة إلي نتائج أهمها أن تصنيف الاستثمارات في أوراق مالية يختلف بين المعايير المحاسبية الأمريكية والإنجليزية والدولية والمصرية، وقد أوصت الدراسة علي أنه فيما يتعلق بالعرض في القوائم والتقارير المالية فعلي المنشأة أن تفصح عن السياسات المحاسبية بشأن تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات والمعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات المدرجة بقيمتها السوقية.

دراسة: د. محمد زيدان إبراهيم 2003م:

تناولت الدراسة مدي أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، وهدفت إلي التعرف علي مدي أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية بالقوائم المالية للشركات لأغراض ترشيد وزيادة فعالية قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. أوصت الدراسة بتوجيه لجنة معايير المحاسبة المصرية إلي ضرورة معالجة القصور المتعلقة بالاستثمارات في الأوراق المالية في بيئة الأعمال المصرية عن طريق إصدار معيار محاسبي جديد يحل محل المعيار رقم 16، يتناول أسس القياس والاعتراف والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية مع وجود بدائل متعددة للمعالجات المحاسبية عن التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات.

دراسة: د. أحمد رجب عبد الملك 2006م:

تناولت الدراسة إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في العديد من التساؤلات حول مفهوم الشفافية وأهدافها وكيفية تحقيقها، خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن الشفافية تؤدي إلي الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية، وتعد ركيزة تعاملات البورصة وهي نقطة يفتقدها السوق، حيث أن المعلومات الموجودة غير متاحة للجميع، إضافة إلي أن غياب الشفافية أدي إلي انهيار بعض الشركات ومن ثم إعلان إفلاسها ويؤدي أيضاً إلي الرفع المصطنع للأسعار. أوصت الدراسة بضرورة وجود آلية إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المقترحة، وذلك لضمان فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول علي المعلومات، إضافة إلي ضرورة إصدار تشريعات

وقواعد ملزمة لإفصاح الشركات عن البنود المقترحة من الباحث وذلك حتى تتحقق الشفافية نظراً لافتقار الكثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص واضحة وصریحة حول الإفصاح المالي وغير المالي عن أوضاع الشركات المساهمة.

دراسة: محي الدين حمزة 2007م:

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي فضلاً عن اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وأيضاً في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى ضرورة إتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج المعلومات في هذه الشركات.

ثالثاً: الإطار النظري

1/ مفهوم وأهمية وأبعاد الشفافية

مفهوم الشفافية:

عرفت الشفافية بأنها " توفر المناخ الذي يتيح لكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوى الصفة العامة. كما عرفت الشفافية بأنها أساس أسلوب الحكم المناسب لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الأمل في التغلب على المشكلات، والشفافية تستند قبل كل شيء إلى علانية القرار، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المستخدمين كفيل بتعطيل المشاركة والتي بدونها يصعب الوصول إلى حلول تنسم بالاستدامة (1993 toads). ويقصد بالشفافية في العمل كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والموارد والإعلان عن المبادئ وهي تتضمن حقوق المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمواطنين في الاطلاع على كل الحقائق المتعلقة بالعمل والأنشطة والبرامج والتمويل والتعاقدات وما شابه ذلك (القاضي 2001). كما يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها، على أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن المركز الحقيقي للشركة (رضوان 2003). يرى البعض أن الهدف من الشفافية والإفصاح هو إعطاء رؤية واضحة وحقيقية للمساهمين والمستثمرين عن المركز المالي الحقيقي للشركة، حيث تضمن القوانين حصول الأفراد للمعلومات والبيانات عند الطلب وعلى فترات معقولة وبدون تأخير أو تكلفة زائدة (1993 toads).

أهمية الشفافية:

يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين، إلا أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب الآتية (عبد العال 1998):

1. تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
2. تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.

3. تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضاً على توقع وتقييم المعلومات السلبية.
4. تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
5. تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
6. تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغيير في السياسات المحاسبية فمثلاً في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً (GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهلاك، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتطلب الأمر توضيح ذلك ضمن الإفصاح لأغراض الشفافية.

مزايا الشفافية:

- تتال الشفافية أهميتها من كونها تحقق العدد من المزايا والتي من أهمها الآتي (توفيق عبد الرحمن 2000):
1. الحد من الفساد، حيث تساعد الشفافية على الحد من انتشار أشكال الفساد المختلفة في كثير من المجتمعات.
 2. تعزيز المسألة حيث تساعد الشفافية على توفير معلومات حديثة ودقيقة حول كافة أنشطة المنظمات لاسيما الوحدات الحكومية مما يمكن إخضاع تلك الوحدات للمساءلة، أن الشفافية تساعد في منع الفساد وزيادة للمساءلة العامة لكونها تسهل الوصول الى المعلومات وتخفف من السرية.
 3. الفعالية إذ تؤدي الشفافية الى تحقيق عدة أهداف منها وضع سياسات واضحة للتوظيف، تسهيل إنجاز السياسات الاقتصادية الكلية وزيادة الإنتاجية من الإنفاق العام.
 4. تمكن المواطن الاعتراض المبرر والموثق على أعمال الحكومة التي توافق عليها للمصلحة العامة.
 5. تجعل الموظف العمومي أكثر حذراً وحرصاً في أعماله خشية المسألة من المواطنين.
 6. توسيع فرص المشاركة في صنع قواعد المجتمع وتشريعاته من كل الأطراف ذات العلاقة.

عناصر الشفافية:

- تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية (مصطفى 2006):
1. تصميم الإجراءات والتعليمات بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.
 2. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد في ها المعلومات التي يجب توافرها.
 3. أن توافر المؤسسات معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
 4. أن توفر المؤسسات البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية.
 5. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.
 6. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل متصل ودقيق وسريع.
 7. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.

8. يتم توفير نصوص والدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

متطلبات الشفافية:

من خلال مفهوم الشفافية يتضح أن توافرها أصبح شرطاً أساسياً في العمليات الإدارية والتنظيمية إذا رغبت المنظمة بالارتقاء بمستوى إدارتها إلى مستوى حضاري يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد وان متطلبات نجاح النزاهة والشفافية متعددة لما لها من دور في تعزيز الشفافية من هنا يتضح أن هناك العديد من المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها لتعزيز دور الشفافية تتضمن ما يلي (عبده 2005):

1. ضرورة توفير قنوات اتصال واضحة ومحددة وتمكن جمهور المراجعين من الإبلاغ عن وجود حالات الانحراف بسهولة ويسر، ودون التعرض للإجراءات الطويلة والمعقدة.
2. التركيز على تحسين كفاءة القيادات الإدارية من خلال التدريب الأفضل للقوى العاملة واختيار أفضل العاملين، وتقييم ومراجعة طبيعة الأعمال التي يمارسها الموظف داخل المنظمة بهدف تحقيق الاستقرار الوظيفي
3. تحفيز الموظفين بضرورة الإعلان عن أي تضارب في المصالح التي يمكن أن ينتج عنه شبهة في إظهار الفساد الإداري من خلال العمل على توفير نظام للحوافز يشجع الموظف بالتمسك بأخلاقيات الوظيفة والأمانة والنزاهة والتمسك بقواعد العمل ونظمه بهدف تعزيز الشفافية الإدارية.
4. تبني إجراءات محددة لضمان إمكانية النزاهة والمساءلة وتوفير الإجراءات التأديبية الفعالة للأفراد العاملين في هذه المنظمات بهدف تشجيع الموظف على الابتعاد عن السلوكيات التي تقربه من الانحراف الإداري.
5. الاعتماد على تدوير الموظف بحيث لا يستمر الموظف في مكان واحد لفترة طويلة تمكنه من بناء علاقات شخصية وتعرضه لضغوطات خارجية حتى يتم تعزيز النزاهة
6. والشفافية على أكمل وجه ممكن.
7. مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل معالجة الفقرات الغامضة وتوضيحها سواء كان للموظف أو المواطن
8. تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة الإدارية دون تقصير.
9. تقييم الأداء المؤسسي والفردى للقيادات العليا فيها أمر يتصل مباشرة بأهداف الشفافية ومكافحة الفساد وتطوير آليات ومعايير التقييم بشكل منتظم.
10. نشر الوعي وإيضاح فوائد توفر النزاهة والشفافية للمواطنين في مختلف نواحي الحياة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية التي تساهم في مكافحة الفساد في جميع العمال داخل وخارج المنظمات.
11. تطوير آليات الإشراف من قبل المدراء على ادعاء موظفيهم ومتابعتهم وتوزيع الأدوار بما يكفل سير العمل بوضوح وسهولة وإشعار الموظفين بالاستقرار الوظيفي.
12. ضرورة توثيق وكتابة نظم وأساليب العمل وهذا لا يأتي إلا بوجود قيادات تتصف بنزاهة والمسؤولية.

13. المهنة الإدارية وهذا يعني أن الإدارة يجب أن تبنى على أهداف وسياسات واضحة ومحددة تقوم على توجيه موظفين مدربين على العمل تتوفر فيهم صفات النزاهة وتحمل المسؤولية ويتقاضون رواتب وأجور معقولة وفقا للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة

مستويات الشفافية:

تقسم مستويات الشفافية إلي قسمين علي النحو التالي:

المستوى الذاتي:

يشتمل هذا المستوى على التشريعات والقوانين من ناحية وشفافية الإجراءات من ناحية أخرى فشفافية التشريعات تتطلب توافر الأبعاد الآتية (اللويزي 2000):

1. يجب على المنظمة أن تعلن عن القوانين واللوائح المعمول بها لكافة المواطنين والأفراد العاملين.
 2. يجب تقييم الأداء لجميع الأفراد العاملين بالمنظمة وبصورة مستمرة.
 3. أن يكون الاختيار والتعيين مبني على أسس ومعايير واضحة وبعيدة عن الوساطة والمحسوبية والمحاباة.
 4. يجب توضيح الحقوق والواجبات للعاملين وتوفير الآليات الواضحة للوصول إليها
- أما فيما يتعلق بشفافية الإجراءات فهي تتطلب توفير الآتي:
1. توعية الموظفين حول طبيعة مهام المنظمات والواجبات التي ينبغي على الموظف والمواطن القيام بها.
 2. العمل على إعلان وتعميم كل الحالات الخاصة بالإبداع والتميز للأفراد العاملين وحالا التجاوز والفضل حتى يكون دافع وردع لكل الأفراد العاملين.
 3. العمل بنظام البرامج الإعلامية والمنشورات والملصقات حتى تكون واضحة للجميع.

المستوى الشمولي:

أن الشفافية على المستوى الشمولي الخارجي تتطلب توفر الأبعاد التالية (جرار 1997):

1. يجب إجراء اللقاءات بصورة دورية ومنتظمة بين الأجهزة المركزية المعنية بالإدارة والرقابة تسودها روح الحوار والمشاركة وتعرض فيها آليات التنسيق والمتابعة من اجل تسهيل عمل هذه الأجهزة وابتعاد عن المخالفات ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة.
2. تأكيد التزام الدولة بالقانون وتطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية والمحاسبية وتقييم الأداء للقيادات الإدارية.
3. إنشاء وتطوير مركز خاص بالمعلومات والتوثيق لتشريعات الدولة لجميع القطاعات ووضع هذه الوثائق في متناول الجميع.

سياسات تطبيق الشفافية:

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات الواجب مراعاتها عند تطبيق الشفافية منه (مطر

2000):

1. برامج تثقيف للعاملين الجدد تتركز على ضرورة توعية الموظف وزيادة إلمامه المعرفي بالإبعاد الإدارية والتنظيمية وتعريفه بحقوقه وواجباته وإعطائه صورة واضحة عن أهداف وأنشطة برامج التنظيم والمستويات الإدارية بالمنظمة.

2. الأدلة التنظيمية وتكون بالعمل على إعداد أدلة للأنظمة والقوانين والتعليمات الخاصة ببرامج العمل والأفراد العاملين بالمنظمة ووضعها بين أيدي المسؤولين والموظفين للاطلاع عليها والرجوع إليها من أجل التعرف على حقوقهم وواجباتهم تجاه المنظمة حتى تكون العلاقة واضحة بين الموظف والمنظمة مع مراعاة تطبيق الأدلة بما يتلاءم مع التغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة.
3. البلاغات والتعاميم حيث يجب استخدام أسلوب التعليمات والتعميم التي لها علاقة بسياسات الموظف والإجراءات الخاصة بالعمل لتغطية التعديلات والتغيرات التي تطرأ على القوانين والأنظمة أو إلغائها أو إيقافها.

معايير الشفافية:

إن معايير السلوك المهني لتحقيق الشفافية يتمثل فيما يلي (فتحي 2009):

1. الالتزام بالموضوعية والاستقامة والعدل.
2. الالتزام بالصدق والامانة.
3. الارتقاء بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة لتحقيق الجودة الشاملة.
4. إذكاء سلوك التقويم الذاتي وتعميق استشعار المسؤولية والرقابة والمحاسبة عن الاداء والتحفيز على التميز وتبنى التصحيح المستمر.
5. إذكاء السلوك التنظيمي والتخطيطي.
6. تعميق الإخلاص وإحياء الضمائر.
7. الاستفادة من نظم المعلومات.

الآثار الاقتصادية للشفافية:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للشفافية ومنها (احمد 2011):

1. تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق.
2. تخفيض تكاليف المشروعات.
3. زيادة كفاءة الاقتصاد.
4. حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق نظراً الى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.
5. زيادة جاذبية المناخ الاستثماري.
6. التخفيف من حد الازمات.

المشاكل التي تواجه الشفافية:

يحتاج تطبيق الشفافية للعديد من المقومات والجهود وهناك العديد من المشاكل التي تواجه تحقيق الشفافية تتمثل في الآتي (نور 2000):

1. إن الصعوبات التي تواجه المنظمات عند تحديد أولويات الأهداف والسياسات التي تسعى إلى تحقيقها تعتبر من أهم المقومات التي تواجه الشفافية وان الأهداف تحتاج إلى الوضوح والسهولة والموضوعية وكثرتها وتداخلها يقف حائلاً أمام المنظمة في وضع أولويات التنفيذ الأمر الذي يعيق تطبيق الاستراتيجية.
2. أن الروتين والتعقيد والغموض في الإجراءات يشكل عائقاً أمام تطبيق الشفافية.

3. عدم التنسيق بين الأجهزة الإدارية بالمنظمات والازدواجية في العمليات الإدارية والغموض في عمليات التحديث والتطوير يشكل أيضا عائقا.
4. تعارض المصالح بين الأهداف الشخصية وأهداف المنظمة وبين الأطراف.

عوائق الشفافية:

من العوامل التي تحول دون التوسع في الشفافية ما يلي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية):

1. عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم.
2. الميزة التنافسية.
3. الموازنة بين التكلفة والعائد.

2/ مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

مفهوم الإفصاح:

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة وزاد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات التي تصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات، من أجل ذلك يتم تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية. اتفق المحاسبون في تعريف الإفصاح في كون المقصود منه (طريقة عرض البنود في القوائم المالية والإيضاحات التي تجعل الأرقام الواردة بها واضحة وكذلك إيضاحات السياسات المحاسبية التي تم إعداد تلك القوائم عليها حتى تكون واضحة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية (Arnold & Moizer, 1989). عرف أحد الكتاب أن مبدأ الإفصاح التام (الشامل) يعني أن تحتوي القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وأن أهمية هذا المبدأ ترجع إلى ظهور شركة المساهمة وذلك بنص الشركات المساهمة في قوانينها في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بالإضافة إلى ذلك فقد نصت قوانين هذه الشركات على الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها كما أرفقت نماذج يجب اتباعها في عرض هذه المعلومات وذلك يرجع إلى الأطراف الخارجية قد لا تمتلك السلطة اللازمة التي تجبر شركات المساهمة بتقديم ما تحتاج إليه من معلومات (ادم 2003). عليه يمكن تعريف الإفصاح بأنه (إعلام مالي موجه تطلع به إدارة المنشأة بغرض توفير معلومات تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالمنشأة كما يعني أن يتم عرض هذه المعلومات بصورة سهلة ومفهومة في القوائم المالية والتقارير والإيضاحات والقوائم الملحقه دون لبس او تضليل بما يساعد مستخدمي هذه القوائم الوقوف على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال المنشآت.

أهمية الإفصاح المحاسبي:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً فاعلاً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبية تتبع من خلال الآتي (السيد 2005):

1. تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
2. تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.

3. الاعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلي الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.
4. تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
5. تساعد معلومات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة، بالإضافة إلي بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال.
6. تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافه.
7. خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل.
8. الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.
9. تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.
10. تساعد القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة للوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل ذات أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيها.
11. يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالي، حيث تساهم المعلومات المالية في تنشيط سوق إصدار الأوراق المالية والتخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية المحددة على مشروعات الاستثمار التي يحتاجها المجتمع، كما تمكن المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم، وتوفير مناخ ثقة بين المتعاملين، ومن ثم فإن الإفصاح عن هذه المعلومات له آثار إيجابية على الاقتصاد القومي.
12. أن المعلومات المحاسبية المنشورة عموماً والمتعلقة بربحية المنشأة على وجه الخصوص تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق.

أهداف الإفصاح المحاسبي:

- بناءً على نشرة مجلس معايير المحاسبية الأمريكية رقم (FASB 59) بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال فقد أوضحت النشرة أهداف الإفصاح على النحو التالي (عبد الجليل 2002):
1. وصف البنود المعترف بها والتزويد بالمقاييس المتعلقة بهذه البنود غير تلك المقاييس الواردة في القوائم المالية.
 2. وصف البنود غير المعترف بها والتزويد بمقياس مفيد لهذه البنود لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر واحتمالية حصول كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها.
 3. التزويد بالمعلومات الهامة والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء المقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة.

4. التزويد بالمعلومات حول النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية.
5. مساعدة المستثمرين في تقييم العائد من استثماراتهم.

فروض الإفصاح المحاسبي:

- يقوم الإفصاح المحاسبي على الفروض التالية (الشيرازي 11990):
1. إن احتياجات المستخدمين الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
 2. إن هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.
 3. إن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم الأربعة التالية كحد أدنى:
 - أ. قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر).
 - ب. قائمة المركز المالي (أو الميزانية).
 - ج. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (أو قائمة الأرباح المرحلة).
 - د. قائمة التدفقات النقدية (أو قائمة التدفق المالي).
 4. إن أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر أوضح وسائل الإفصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد بالمقارنة بأساليب الإفصاح الأخرى.

المقومات الرئيسية للإفصاح المحاسبي:

- يرى بعض الكتاب أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة يركز علي المقومات الرئيسية التالية (عبدالله 2002):
1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
 2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
 3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
 4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
 5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الأسس التي يركز عليها الإفصاح:

أولت معايير المحاسبة الدولية (IAS) (International Accounting Standards) الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) ("IASB") عناية كبيرة نحو اعتبارات وأسس الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ونظراً لأهمية التعرف على قواعد الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في تلك المعايير سيقوم الباحث بعرض أهم تلك القواعد كما يلي (السيد 2005)

1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) (Generally Accepted Accounting Principles) تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، لأنه ليس هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام المتاح من السياسات المحاسبية قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف. كما

يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل عام 1997م أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، ويوصى بأن يتم الإفصاح عن السياسات في موضوع واحد بدلاً من تثارها خلال الهوامش ورغم أن المعيار يلزم المنشآت بالإفصاح عن كل السياسات المحاسبية ذات الأهمية إلا أنه يقر بأن الإفصاح لا يمكن أن يصحح أي معلومة غير سليمة أو غير مناسبة، وهناك ستة اعتبارات تحكم اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية وهي (عبد العال 2000):

أ. عند الالتزام ببعض الفرضيات، مثل الاستمرارية والاستحقاقات ليس من الضروري الإفصاح عن هذه الفرضيات، أما في حالة مخالفة هذه الفرضيات يجب الإفصاح عن هذه المخالفات وأسبابها.

ب. يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة.

ج. يعتبر الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية جزءاً مكماً للقوائم المالية ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد.

د. لا يجوز تبرير أي معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة.

هـ. يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير على نتائج العمليات والمركز المالي، والتغيرات السابقة، ويجب حينئذ الإفصاح عن هذا التغيير وتحديد آثاره كمياً.

و. لدى إعداد البيانات المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

يحدد المعيار الدولي رقم (1) المعدل سنة 1997م المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تشمل الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، بالإضافة إلى قائمة التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن قائمة المعاملات الرأسمالية والتوزيعات على الملاك وقائمة التدفقات النقدية (مطر 2004).

3 جوانب أخرى من الإفصاح مطلوب توفيرها وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية: بالنسبة لقائمة الدخل:

أ. يجب الإفصاح عن الدخل الناتج من العمليات العادية بصورة منفصلة والدخل الناتج من بنود غير عادية.

ب. قيمة الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية إذا كان الأثر مادياً وبالإمكان قياسه.

ج. الجزء المحمل بمصاريف الفترة المحاسبية من جملة تكاليف البحث والتطوير.

د. الوفر الضريبي الناشئ عن الخسارة التشغيلية وذلك في قائمة دخل الفترة التي تنشأ بها الخسارة.

هـ. صافي فروقات التحويل وكذلك صافي فروقات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف.

بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية:

أ. مصادر استخدام الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والاستخدام.

ب. صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية الأخرى والأنشطة التمويلية.

- ج. الإفصاح مع تعليق الإدارة عن مبلغ الأرصدة النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير متوفرة للاستعمال.
- بالنسبة للملاحظات على الحسابات:
- أ. الالتزامات الطارئة وطبيعة هذه الالتزامات وللشروط التي يتوقف عليها تحقق هذه الالتزامات وكذلك الأثر التراكمي إذا كان ممكناً ذلك.
- ب. الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
- ج. السياسات المحاسبية المتبعة في تخصيص إيرادات العقود التي تتغير فيها أسعار التحويل الداخلي للمؤسسات القسمية وأي تغيير يحدث فيها.
- د. الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الأصول في حالة إدراجها بقيمتها المعاد تقييمها به في الميزانية العمومية أو تاريخ إعادة التقييم وما إذا كان التقييم تم عن طريق مقيم أو مئمن خارجي.
- هـ. السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة المنح الحكومية وشروطها.
- و. أسباب عدم توحيد بيانات أي شركة تابعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.
- ز. أسماء ووصف لشركات المجموعة والطريقة المتبعة في المحاسبة، بحث الاستثمارات في الشركات التابعة أو الزميلة، نسبة التملك، أنسب الأسهم المشتراه التي لها حق التصويت بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة لصافي أصول وخصوم الشركة المشتراه للتعريف بالمحاسبة المتبعة في إضفاء الشهرة.
- ح. قيمة نفقات الاقتراض التي تمت وتسميتها في البيانات المالية وإتباع سياسة رسملة نفقات الإقراض.
- ط. المقابلات مع الأطراف ذوي العلاقة مع وصف علاقتهم بالمنشأة.

أنواع وعوامل الإفصاح المحاسبي

تشكل القوائم والتقارير المالية للمنشآت الأداة الرئيسية لإبلاغ المستخدمين الخارجيين الرئيسيين بالمعلومات الأساسية اللازمة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات (حسني 1995). وحتى يتسنى تسهيل مهمة مستخدمي التقارير المالية في إجراء كافة المقارنات اللازمة لتقييم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين أو غيرهم من المستفيدين يجب علي إدارة المنشأة الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلي احتياجاتهم. أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها. لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي (Igbal 2002):

- 1- الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

- 2- الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- 3- الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- 4- الإفصاح الملانم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- 5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- 6- الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

بصورة عامة تتأثر درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بعدة عوامل بعضها يتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وتتضح العلاقة بين هذه العوامل ودرجة الإفصاح فيما يلي (Richard L2005):

1. تؤثر العوامل البيئية على الإفصاح المحاسبي حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى، ويبدو ذلك واضحاً من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن أن يرجع الاختلاف هنا إلى اختلاف طبيعة المستثمر في كل من البلدين.
2. تتأثر درجة الإفصاح بطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافق المعايير المناسبة للحكم على كفاءة المعلومات.
3. تتأثر درجة الإفصاح بظروف الوحدة الاقتصادية حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن هناك علاقة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية كحجم أصولها وعدد مساهميها وتسجيلها أو عدم تسجيلها في سوق الأوراق المالية، والصفات الذاتية للمراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة ودفاترها ومدى التزامه بالقوائم المالية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

أدوات ومصادر الإفصاح المحاسبي

لا شك ان الطريقة التي يتم بها عرض بنود القوائم المالية لها دور كبير في تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على تفاصيل المكونات الأساسية لكل قائمة وعلي معدي القوائم المالية تعيين العناصر التي يجب ان تتضمنها القوائم المالية ويتعين عليهم أيضا تحديد هل من الأجدى

الميل نحو الإجمال أو التفصيل لهذه العناصر وما هي الأرقام المالية التي يجب اعتبارها ضرورية من حيث الحاجة للإفصاح عنها وكذا قضايا التبويب لهذه العناصر وتأتي الإيضاحات التي ترفق معها لتكمل وتوضح تلك العناصر وهي إما أن تكون في شكل أرقام توضيحية لما تعذر إدراجه في صلب القوائم المالية أو في شكل وصفي للسياسات المحاسبية التي يتم إعداد القوائم عليها كما قد تشتمل علي إيضاحات ومعلومات عامة عن المنشأة حتى يتسنى لمستخدم القوائم فكرة عن المجال الذي تعمل فيه المنشأة وكذلك يمكنه المقارنة بنتائج المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال (Stephen 2010). ان القوائم المالية تمثل المحتوى الإعلامي لتلك وأداة الاتصال بين المنشأة ومستخدمي القوائم المالية فهي الوسيلة التي يتم فيها الإفصاح المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية وقد أولت المنظمات المهنية اهتمام كبير بالقوائم المالية وما يجب ان تحتويها من معلومات نظرا لتعدد احتياجات مستخدميها. الجدير بالذكر أن القوائم المالية تنقسم الي قسمين (Bolling) 2008:

1. قوائم مالية أساسية.

2. قوائم مالية ملحقّة.

فالقوائم المالية الأساسية هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية والقوائم المالية الملحقّة هي تلك القوائم والتقارير التي تعد إما ملحقات للقوائم الأساسية كتقارير التحليل المالي أو المؤشرات الأخرى أو تقارير داخلية تعد عن الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة.

3/ الأسواق المالية (أنواعها - تعريفها - أدواتها)

أنواع الأسواق المالية:

تقسم الأسواق المالية إلى ثلاثة أنواع فرعية لكل منها خصائصها ومؤسساتها وأدواتها وهذه الأسواق هي (سعد 2004):
أولاً: أسواق النقد:

تمثل مجال تداول الأصول قصيرة الأجل حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لها في تسهيل عقد الصفقات المالية بين الوحدات ذات العجز المالي المؤقت والوحدات ذات الفائض المالي المؤقت من خلال تبادل الأصول قصيرة الأجل ومن أهم مؤسسات هذه الأسواق: البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة إلى بعض العمليات التي تقوم بها مؤسسات أخرى منها: عمليات بنوك الاستثمار والأعمال لأجل قصيرة - الودائع لدى صناديق توفير البريد.

ثانياً: أسواق رأس المال:

وهي الأسواق المكلفة بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل أما أنواع هذه الأسواق فتقسم إلى مجموعتين:

المجموعة المصرفية: كالبنوك المتخصصة للتمويل وبنوك الاستثمار الوطنية العالمية.
المجموعة غير المصرفية: تضم شركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق الادخار والتأمين.

ثالثاً: أسواق الأوراق المالية:

تمثل مجال التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها المنشآت العامة والخاصة ممثلة بالأسهم والسندات التي يمكن تقسيمها إلى:

1. السوق الأولية أو (سوق الإصدار): يتم التعامل فيها بالأوراق المالية لأول مرة عند

إصدارها عن طريق الاكتتاب العام سواءً عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها

- حيث تقوم الجهات العارضة للأوراق المالية كالشركات والمؤسسات والبنوك بعرضها عن طريق طرحها للاكتتاب لأول مرة بقيمتها الاسمية في هذه السوق.
2. السوق الثانوية أو (سوق التداول): يتم فيها تداول الأوراق المالية بين مالكيها والمستثمرين الجدد الراغبين في شراء هذه الأوراق بعد إصدارها من خلال وسطاء في البورصة وبالتالي فإن البورصة تمثل الجهاز الذي يحدد ثمن الأوراق المالية التي يتم تداولها ويمكن أن نميز هنا بين نوعين من أسواق التداول.
- أ. السوق المنظمة: لها مكان محدد يلتقي المتعاملون فيه بالأوراق المالية المسجلة في تلك السوق بقصد البيع والشراء وتدار هذه السوق من قبل هيئة منتخبة أو مجلس من أعضاء السوق تدعى بهيئة السوق.
- ب. السوق غير المنظمة: وتتعامل بالأوراق المالية خارج السوق النظامية (البورصات) بإشراف بيوتات السمسرة ولا يوجد مكان محدد لإجراء المعاملات اليومية بل يتم من خلال شبكات الإنترنت المنتشرة أو شبكات الاتصالات المختلفة.
3. السوق الموازية: هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات غير المدرجة أسماؤها في السوق المالية وكذلك يتم فيها تداول الأسهم وسندات الشركات المدرجة أسماؤها في البورصة لكن بحجم وكمية أقل من نسبة التعامل المحددة المطلوبة في السوق النظامية (أي في السوق التي يتم فيها تداول سندات الشركات المسجلة فيها بشكل منظم وبنسبة أسهم محددة لكل شركة).
4. أسواق العقود المستقبلية: ظهرت هذه السوق حديثاً وأصبحت الأكثر انتشاراً وهي سوق التعامل أيضاً بالأوراق المالية ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تواريخ لاحقة ومن أهم هذه الأسواق: سوق الاختيارات.
- بناءً على ما سبق يمكننا تعريف السوق المالي بأنه:
- مكان محدد تجتمع فيه رغبة المستثمرين في الحصول على الأموال لتمويل مشاريعهم مع رغبة المدخرين في توظيف أموالهم مما يحقق السهولة في انتقال الأموال بين المدخرين والمستثمرين عن طريق عمليات بيع وشراء الأوراق المالية (خريوش 1998).

أدوات الأسواق المالية:

- يمكننا التمييز بين نوعين من الأدوات:
- أولاً: الأدوات المالية محل التعامل في سوق النقود:
- تتميز هذه الأوراق عموماً بأن تاريخ استحقاقها يقل عن سنة واحدة وتعد المنشآت المالية والوحدات الحكومية ومنشآت الأعمال الكبيرة المصدر الأساسي لهذه الأدوات في هذه السوق. ومن الأدوات الشائعة محل الشراء والبيع فيه ما يلي (عبد العال 1998):
1. أذون الخزانة: وهي صكوك تصدرها الحكومة يحصل مالكيها على عائد في تاريخ محدد وتصدر هذه الأذون بتاريخ استحقاق مختلفة وتعتبر هذه الأذون استثماراً ممتازاً ومؤقتاً للأموال المراد الاحتفاظ بها لمواجهة احتياجات السيولة في المستقبل القريب وذلك للأسباب التالية:

- أ. تعتبر استثمارات خالية من المخاطر (مضمونة الربح).
- ب. لها سوق مستمر فالمتعاملون فيها على استعداد دائم لشرائها.
- ج. لا توجد مخاطر لانخفاض قيمتها.

2. الأوراق التجارية: تمثل هذه الأوراق "فكرة أمريكية خالصة" ولا يوجد بلد ثانٍ يستخدمها سوى كندا ولكن سوقها يعتبر ضئيلاً إذا ما قيس بحجم سوق هذه الأوراق في الولايات المتحدة الأمريكية فهي ببساطة وعد غير مؤكد بالدفع تصدره الشركات المعروفة جيداً والتي لها سمعة ائتمانية عالية ويقوم المقرضون بشراؤه وعادةً ما يتراوح تاريخ استحقاق هذه الأوراق بين أيام قليلة إلى 270 يوماً وتقوم غالبية الشركات المصدرة لهذه الأوراق بالاحتفاظ في البنوك التي تتعامل معها "بحسابات اعتماد" غير مستخدمة لضمان قيمة هذه الأوراق وتبلغ قيمة هذه الحسابات إما قيمة الإصدار بالكامل أو تقل عنه قليلاً ولا شك في أن هذا يعزز الأمان الذي يشعر به المقرضون في هذه الحالة.
3. شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: عبارة عن صك تصدره البنوك يثبت ملكية حامله لمبلغ معين مودع لمدة معينة وبفائدة معلومة ويحتفظ حامله به حتى تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يظل متمتعاً بضمان البنك أو أن يقوم ببيعه عند حاجته لسيولة نقدية.
4. القبولات المصرفية: تعتبر هذه الأداة من أقدم أدوات سوق النقد وقد نشأت أساساً لخدمة حركة التجارة الدولية فهي أمر بالدفع يتضمن قيام البنك بالدفع له أو لشخص ثانٍ معين بتاريخ محدد ويصبح هذا الأمر (مقبولاً) إذا قام البنك بمهره بالعبرة السابقة وبالتالي يمكن بيع هذا القبول في سوق النقود أو الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه الذي يتراوح عادةً بين 30 إلى 170 يوماً وإن كانت فترة 90 يوماً الفترة الشائعة.

ثانياً: الأوراق المالية محل التعامل في سوق رأس المال:

1. الأسهم: تمثل الأسهم ملكية أصحابها في الشركات التي تقوم بإصدارها وبيعها في السوق عند التأسيس أو عندما تحتاج إلى تمويل إضافي لتمويل توسعاتها الاستثمارية كذلك يمكن للمستثمرين إعادة بيعها بانتظام سواء بغرض الحصول على نقدية أو لتعديل محافظ استثماراتهم الحالية وتقسيم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة.
2. السندات: السند عبارة عن شهادة دين يتعهد بموجبه المصدر بدفع قيمة القرض كاملة عند الاستحقاق بتاريخ محدد بالإضافة إلى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة في فترات محددة. يعتبر السند مصدر تمويل طويل الأجل تلجأ إليه الحكومات أو الشركات أو المؤسسات للحصول على احتياجاتها من خلال الاكتتاب العام عن طريق الأسواق المالية.

خصائص السوق الكفوءة:

تنقسم السوق الكفوءة بالخصائص التالية (العريبيد 2000):

1. السيولة: تعتبر أحد الأهداف الهامة من وجهة نظر المستثمرين وتعني المقدرة على بيع أصول مالية بسرعة وبدون خسارة. أي المقدرة على بيع أصل مالي بسعر لا يختلف كثيراً عن أسعار البيع السابقة لهذا الأصل طالما لم تظهر أية معلومات جديدة تستوجب تغيير السعر. والأصول السائلة هي التي تكون قابلة للتسويق بسرعة فإذا قلت سيولة الأصل انخفضت قابليته للتسويق وصار من المطلوب إعطاء خصوصيات أو عمولات أكبر لبيعه.
2. استمرارية السعر: تعتبر أحد المكونات الرئيسية للسيولة وتعني أن أسعار الأوراق المالية لا تتغير كثيراً من صفقة إلى أخرى إلا إذا كانت هناك معلومات جديدة تستوجب التعديل في الأسعار والسوق المستمرة التي لا تتغير فيها الأسعار بحدة من صفقة لأخرى هي سوق تتميز بالسيولة.

3. عمق السوق: تتطلب الأسواق المالية التي تتميز باستمرارية السعر وجود عمق في السوق، والسوق العميقة هي التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين (أوامر البيع) والمشتريين (أوامر الشراء) المستعدين دائماً للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق الحالي للورقة المالية. فإذا حدث أي اختلال بسيط في التوازن ما بين العرض والطلب دخل هؤلاء البائعون والمشترون المحتملون إلى السوق فور التداول الأمر الذي يؤدي إلى إزالة أي تغير كبير في أسعار الأوراق المالية (السوق لا تحتاج إلى تغيرات كبيرة في أسعار الأوراق المالية لجذب المتعاملين - مستثمرين ومضاربين). وتدعى الأسواق المالية التي تفتقد إلى خاصية العمق بأسواق ضحلة لأنها تتميز بوجود عدد ضئيل من أوامر الشراء والبيع ولأن فارق الأسعار بين هذه الأوامر يكون واسعاً وينعكس ذلك على نشاط التداول في السوق، فالأسواق الضحلة لا تتحرك إلا إذا حدثت تغيرات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، أما في الأسواق العميقة فإن أسعار الأوراق المالية لا تختلف إلا قليلاً من صفقة إلى أخرى، ينتج عن ذلك أن المتعاملين بالأوراق المالية وصانعي الأسواق يكونون أقل عرضة للخسارة في الأسواق العميقة (أبو فخره 2001).
4. شمولية السوق: تتميز الأسواق المالية بالشمولية إذا نتج عن عوامل العرض والطلب حجم تداول كبير، أما إذا كان عدد المتعاملين من البائعين والمشتريين في السوق قليلاً وكان حجم التداول الناتج صغيراً فإن السوق تكون ضيقة.
5. حيوية السوق: عندما يختل التوازن بين العرض والطلب في السوق يجب أن يتغير السعر لإعادة التوازن وعندما تنهمر الأوامر على السوق إثر أي تغير طفيف في الأسعار فإن ذلك يدل على حيوية السوق، وفي الأسواق المالية التي تتمتع بالحيوية يكون الفرق بين أسعار العرض والطلب صغيراً ويتم إنجاز أي صفقة بيع وشراء بسرعة كما يكون حجم التداول كبيراً.
6. كفاءة المعلومات (التسعير): يعتبر توفر المعلومات عن الأوراق المالية ووصولها إلى كافة المستثمرين المحتملين في آن واحد بسرعة وبتكلفة ضئيلة من أهم الشروط الضرورية لكفاءة السوق المالية وهذا يعني أن أي تغير في المعلومات حول العرض والطلب سيؤدي إلى تغير مقابل في أسعار الأوراق المالية، إن التبدل السريع في الأسعار على ضوء أي معلومة جديدة عن العرض والطلب يعني أن الأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية هذه الخاصية تدعى الكفاءة الخارجية أو كفاءة المعلومات.
7. انخفاض تكاليف التداول: لا يمكن للأسواق ذات الكفاءة الخارجية أن تخصص رأس المال السائل بكفاءة إلا إذا كان من الممكن تداول الأوراق المالية بسرعة وبتكلفة معقولة، وهذا يعني أن عمولات الوساطة يجب أن تكون متدنية (رخيصة) وأن تكون الأوراق المالية قابلة للتسويق فوراً فإذا توفرت هذه الشروط يمكن القول إن الأسواق المالية تتمتع بالكفاءة الداخلية (التشغيلية).
- والجدير بالذكر أنه في بورصة نيويورك تحسنت كفاءة التعامل (التشغيل) في عام 1975 عندما أصدرت هيئة الأوراق المالية والأسواق المالية قانوناً يقضي بالسماح بتداول الأوراق المالية المدرجة فيها في بورصات أخرى وألغت العمل بنظام عمولات الوساطة الثابتة فقد انخفضت عمولات الوساطة بحوالي 25% وازداد عمق وشمولية وحيوية السوق بظهور المنافسة من صناع السوق في بورصات أخرى ينافسون المتخصصين العاملين في بورصة نيويورك. كذلك فإن وجود

وسطاء الخصم والتداول على الإنترنت بعمولات منخفضة جداً في أواخر التسعينات قد ساهما بشكل جوهري في زيادة الكفاءة التشغيلية لأسواق رأس المال (وليم عاطف 2005).
بناءً على الخصائص السابقة يمكننا النظر إلى الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية كلعبة عادلة (Fair Game) للمتعاملين بمعنى أنه لا يمكن لأي متعامل أن يحقق بشكل مستمر عوائد استثمارية أعلى من تلك التي يحققها باقي المتعاملين وبما أن كافة المتعاملين يحصلون على نفس المعلومات فإنهم يشتركون في لعبة عادلة والنتيجة المنطقية لهذه الكفاءة هي أن سعر الورقة المالية في السوق يساوي قيمتها الحقيقية (الميداني 2002).

رابعاً: الجانب العملي

تحليل المتغيرات الأساسية للبحث:

سيتم في هذا المبحث تحليل واقع المتغيرات الأساسية للبحث وفقاً لاجابات عينة البحث وباستخدام التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي واختبار مربع كاي لدلالة الفروق لمعرفة شدة الإجابة لكل متغير. وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

أداة البحث:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة وجمع البيانات، حيث تم اعتماد الأسلوب العلمي في إعداد الاستبانة واعتماداً على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك من خلال عرض الاستبانة على بعض المختصين. وتتكون من مقدمة توضح الغرض منها مع الإرشادات الخاصة بها، يليها الجزء الأول وهو عبارة عن البيانات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي، وطبيعة الوظيفة)، ثم الجزء الثاني ويتضمن عدد (24) سؤال تعكس آراء أفراد عينة البحث حول اثر الشفافية والإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.
أولاً: اختبار فرضية الدراسة الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية".

جدول 1: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الأولى

م	نص السؤال	كاي المحسوبة	درجة الحرية	كاي الجدولية	الاحتمال
1	تتأثر قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مفاهيم الشفافية	98.435	4	13.28	>0.001
2	هنالك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية	59.304	4	13.28	>0.001
3	غياب الشفافية يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية	131.900	4	13.28	>0.001
4	تبنى مفاهيم الشفافية من قبل المنشآت يؤثر ايجاباً على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	44.783	3	11.34	>0.001
5	ترتبط عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بتطبيق مفاهيم الشفافية والإفصاح في القوائم المالية	76.370	4	13.28	>0.001
6	ترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بمدى توافر المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح	66.348	3	11.34	>0.001

0.001>	11.34	3	85.304	غياب الشفافية والوضوح عن معلومات القوائم المالية يؤدي الى قرارات خاطئة	7
0.001>	11.34	3	74.000	توافر المعلومات المحاسبية بشفافية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية	8

من التحليل السابق يخلص الباحث إلى:

1. تتأثر قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مفاهيم الشفافية.
 2. هنالك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
 3. غياب الشفافية يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
 4. تبني مفاهيم الشفافية من قبل المنشآت يؤثر إيجاباً على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 5. ترتبط عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بتطبيق مفاهيم الشفافية والإفصاح في القوائم المالية.
 6. ترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بمدى توافر المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح.
 7. غياب الشفافية والوضوح عن معلومات القوائم المالية يؤدي الى قرارات خاطئة.
 8. توافر المعلومات المحاسبية بشفافية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية.
- وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية".
- ثانياً: اختبار فرضية الدراسة الثانية: " الإفصاح المحاسبي المتوافر في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يلبي احتياجات متخذ القرار الاستثماري ".
- جدول 2: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الثانية

م	نص السؤال	كاي المحسوبة	درجة الحرية	كاي الجدولية	الاحتمال
1	يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية الى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة	80.261	3	11.34	0.001>
2	المعلومات المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية المنشورة لا تلبي احتياجات مستخدميها	6.348	3	11.34	0.096
3	عدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية المتعلقة بنتائج الاعمال والمركز المالي لمستخدمي القوائم المالية يعود لغياب الشفافية والعرض العادل للمعلومات المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية المنشورة لا تلبي احتياجات مستخدميها	52.435	3	11.34	0.001>
4	مساهمة الادارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية يساعد في زيادة الثقة في القوائم المالية المنشورة	56.176	3	11.34	0.001>
5	عدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية بالقوائم المالية يعيق عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	89.217	3	11.34	0.001>
6	ترتبط ثقة مستخدمي القوائم المالية في الارقام الواردة بالقوائم المالية بشفافية العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية	34.696	3	11.34	0.001>
7	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية	64.261	3	11.34	0.001>
8	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لا تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية	20.283	4	13.28	0.001>

من التحليل السابق يخلص الباحث إلي:

1. يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبى احتياجاتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
2. مساهمة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية يساعد في زيادة الثقة في القوائم المالية المنشورة.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية بالقوائم المالية يعيق عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. ترتبط ثقة مستخدمي القوائم المالية في الأرقام الواردة بالقوائم المالية بشفافية العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية.
5. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.
6. المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لا تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على " الإفصاح المحاسبي المتوافر في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يلبي احتياجات متخذ القرار الاستثماري ".
 ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة الثالثة: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وترشيد القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية ".
 جدول 3: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الثالثة

م	نص السؤال	كاي المحسوبة	درجة الحرية	كاي الجدولية	الاحتمال
1	ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح المحاسبي	40.870	3	11.34	0.001>
2	التزام المنشآت المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية	51.043	3	11.34	0.001>
3	مساهمة الإدارة في التوسع في الإفصاح عن معلومات القوائم المالية يعزز كفاءة عملية اتخاذ القرارات	32.239	2	9.21	0.001>
4	هناك علاقة بين جودة القرارات الاستثمارية وكمية المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية	23.304	3	11.34	0.001>
5	يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة	51.913	3	11.34	0.001>
6	يتوقع مستخدمي القوائم المالية الإفصاح عن معلومات بخلاف الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية	23.739	3	11.34	0.001>
7	ينبغي على إدارة المنشأة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمستخدمي القوائم المالية	48.978	3	11.34	0.001>
8	يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة	84.087	4	13.28	0.001>

من التحليل السابق يخلص الباحث إلي:

1. ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح المحاسبي.

2. التزام المنشآت المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. مساهمة الإدارة في التوسع في الإفصاح عن معلومات القوائم المالية يعزز كفاءة عملية اتخاذ القرارات.
4. هناك علاقة بين جودة القرارات الاستثمارية وكمية المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية.
5. يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.
6. يتوقع مستخدمي القوائم المالية الإفصاح عن معلومات بخلاف الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية.
7. ينبغي على إدارة المنشأة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمستخدمي القوائم المالية.
8. يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وترشيد القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية " .

خامساً: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بعد دراسة الجانب النظري لأثر الشفافية والإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والجانب التطبيقي (الدراسة الميدانية)، توصل الباحث إلى نتائج أثبتت صحة جميع الفرضيات بالإضافة إلى:

1. تتأثر قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مفاهيم الشفافية.
2. هنالك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
3. غياب الشفافية يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
4. تبني مفاهيم الشفافية من قبل المنشآت يؤثر إيجاباً على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
5. ترتبط عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بتطبيق مفاهيم الشفافية والإفصاح في القوائم المالية.
6. ترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بمدى توافر المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح.
7. غياب الشفافية والوضوح عن معلومات القوائم المالية يؤدي إلى قرارات خاطئة.
8. توافر المعلومات المحاسبية بشفافية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية.
9. يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
10. المعلومات المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية المنشورة تلبي احتياجات مستخدميها.
11. عدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية المتعلقة بنتائج الأعمال والمركز المالي لمستخدمي القوائم المالية يعود لغياب الشفافية والعرض العادل للمعلومات المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية المنشورة لا تلبي احتياجات مستخدميها.

12. ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح المحاسبي.
13. التزام المنشآت المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

1. ينبغي علي هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل علي تأهيل المتعاملين بالسوق وتبصيرهم بقوانين السوق عن طريق ورش العمل والندوات وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.
2. ضرورة قيام هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية بنشر الوعي بين جمهور المتعاملين وتبصيرهم بالأسواق المالية والغرض منها عبر وسائل الإعلام المختلفة، والدور الذي تقوم به من تجميع المدخرات.
3. الاستفادة من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات لتوفير تفاصيل وتقارير تلبى المتطلبات مع إمكانية جعل النظام المحاسبي يقوم بتشغيل البيانات المالية وعرضها بالطريقة التي تناسب المستخدمين وبما يكفل إعداد الحسابات الختامية ويتفق مع متطلبات متخذي القرارات.
4. ينبغي علي هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل علي:
 - أ- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
 - ب- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين أفراد المجتمع السوداني وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية.
 - ت- توسيع وتنمية سوق الإصدار وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
 - ث- تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل علي تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمناسب لها.
 - ج- إصدار التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يناسب التطورات التي يتطلبها السوق.
5. ضرورة العمل علي تبني مفاهيم الشفافية من قبل المنشآت الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
6. العمل علي التوسع في الإفصاح المحاسبي الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي كفاءة القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
7. ضرورة التزام المنشآت المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق لتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل متخذي القرارات.

المراجع:

أحمد سعد عبد اللطيف، بورصة الأوراق المالية، (القاهرة: مطبعة كلية الزراعة جامعة القاهرة، ب.ت 2004 م).

- أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2006م.
- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية- المبادئ والمفاهيم والاجراءات المحاسبية والمعايير الدولية والعربية المصرية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر، 2000م).
- التقرير السنوي الثالث عشر، سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2007م.
- الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، ط1، (الخرطوم: جي تاون، 2003م).
- امين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005م).
- أماني جرار عليان، الشفافية في الخدمة المدنية، مفاهيمها معاييرها، ديوان الخدمة المدنية، الأسبوع العلمي، الخامس، الأردن، 1997.
- إناس عبدالله حسين، الفجوة في الإفصاح بين المحاسبة والإفصاح في التوقيت في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، (عمان: نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ايار، 2002م).
- تغريد عدنان أبو الفرج، مدي ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 1997م.
- حسني أرشيد، عبد المعطي خريوش، الأسواق المالية، (عمان: دار زهران، 1998م).
- حسني عبد الجليل صبحي، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية "دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (1)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002م، ص 11.
- حسين القاضي- د. مامون توفيق حمدان، مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة، ط1، (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع- دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م).
- جرجس عبده جرجس، مدخل مقترح للقياس المحاسبي بهدف الارتقاء بكفاءة بورصة الأوراق المالية بمصر في ظل التحولات العالمية "دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة 20، العدد الثاني، 2000م.
- جمال المتولي والي، دراسة تحليلية لدور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، 1991م.
- رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
- صلاح علي أحمد، المعلومات المحاسبية وأثرها علي قرارات الاستثمار في سوق المال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2002م.
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية - أسس الاعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث التعديلات في معايير المحاسبية الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، (عين شمس: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000م).
- طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساس للأوراق المالية، (القاهرة: الدار الجامعية، 1998م).
- عبدالله أحمد طه، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 1998م.
- عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، 1990).
- عصام فهد العريبي، الاستثمارات في بورصة الأوراق المالية، (دمشق: دار الرضا، 2000).
- عاطف وليم اندراوس، السياسات المالية وأسواق الأوراق المالية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005م).
- فاروق عبد الحليم الغندور، دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق المال، المجلة العربية لتجارة الأزهر، مجلد7، عدد 6، 1983م.
- ليلي محمد لطفي حسن، المعايير المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالاستثمارات في أوراق مالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2003م.
- مروة أحمد واخرون، الازمة المالية العالمية الافاق المستقبلية، الجزء الثاني، عمان مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع 2011م، ص ص 79-80

- محمد أيمن عزت الميداني. تطوير أسواق الرأس مال في سورية، (دمشق: المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال، 2002م).
- محمد زيدان إبراهيم، مدي أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2003م.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- محمد عطية مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات- الاطار الفكري وتطبيقاته العملية، (عمان: دار حنين، للنشر والتوزيع، 1966م).
- محمد عطية مطر، التأصيل لنظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، الإفصاح، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م).
- محمد مطر، التحليل المالي، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000م).
- محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، 2007م.
- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000م).
- نادية أبو فخره وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، 2001م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المنامة: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2002م).
- Arnold. J and P. Moizer, A survey of Methods used by U.K Analysis Appraise Investments in Ordinary Investment Shares, Journal of Accounting and Business Reserchm Summer, 1989.
- Bro Uttal, the corporate culture, in fortune, October No 17, 1983.
- Hofstede(G) et Bolling(D), les differences culturelles dans le management organisation, Paris, 2008.
- Ph.D. Philippe. Fess & ph. D Carls. Warren, Accounting Principles, (Cincinnati. OH: South Westren, 1990).
- J.L Smith and R.M. Kelth and W. Stephen, Accounting principle, (New York: Irwin, 2010).
- Robert G Boucher toads. 9almer. the 1992 EC Data protection proposal: an examination of its implications for U.S business and U.S privacy law " American business iaw journal , v 01.31.sepr 1993.
- Smith, Richard L., Management Through Accounting, (Englewood cliffs, N.J: prentice-Hall, Inc 2005).
- Stephen. L. Buzbey, "Selected Items of Information and Their Disclosure in Annual Reports", The Accounting Review (July 1974).
- Surendra Singhvi & Harsh, B. Desai " An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure", The Accounting Review (Jan 1971).
- M.Zapar Igbal, International Accounting, ended, (South Western: Thomoson Learning, 2002).
- http:// www.Undp-pogar.org/arbic/governance/transparency.asp.
- http:// www.multaga.org/governance/transparency/php?id.
- http:// www.multaga.undp-prog.org/governance/transparency.Asp.
- http:// www..alsahafa.info/index-php?.
- www.Islammemo.com.